

الديون الخارجية العربية وموقعها النسبي

من مديونية البلدان النامية

فضيلة جنوحات / حريتي*

Résumé :

Cette étude a pour objectif d'évaluer la situation des crédits extérieurs des pays arabes en comparaison avec l'endettement des pays en voie de développement.

Les résultats enregistrés ont démontré l'échec des prévisions de développement mettant ainsi les pays endettés dans une position peu confortable par rapport à leur obligation de remboursement de la dette extérieure.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل الديون الخارجية للدول العربية مع تسليط الضوء على واقع هذه الديون بالنظر إلى الديون الخارجية للبلدان النامية. فعندما سارت الدول العربية في طريق الاستدانة كانت تظن نفسها قادرة على سداد هذه الديون وفوائدها مع تحقيق برامج التنمية المختلفة، ولكن بعد مرور السنين، وجدت نفسها في حيرة، فلا هي حققت التنمية المطلوبة، ولا هي أصبحت قادرة على سداد ديونها الخارجية.

* أستاذة مكلفة بالدروس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة الجزائر -

مقدمة:

يشير تزايد الاهتمام بالوضع الراهن للقروض الخارجية العربية من طرف حكوماتها إلى عمق الوعي بأبعاد المشكلة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حاضرا ومستقبلا؛ فالتدفقات التي كانت ينظر إليها في عقدي الخمسينات والستينات على أنها مضمونة لدفع عجلة التنمية بمساهمتها في توفير عنصر « رأس المال »، أصبحت أعباؤها تمثل عائقا من أهم عوائق التنمية والاستقرار الاقتصادي في كثير من الدول النامية عامة و العربية المدينة خاصة.

سنحاول من خلال هذا البحث التعريف بالوضع الراهن للقروض الخارجية للبلدان العربية المدينة باستثناء الدول السبع المنتجة للنفط (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، العراق وليبيا)، لأن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا تعتبرها دولا مدينة من منظور الوضع الصافي للمديونية و لأن الصعوبات المالية التي تعرضها هذه الدول ما هي إلا مجرد صعوبات عابرة، ترتبط بالتدفقات النقدية، أكثر منها صعوبات جذرية في هيكلها الاقتصادية. ومن جهة أخرى، تفضل هذه الدول الاقتراض المحلي نظرا لتوفر السيولة المحلية، ولكونه أقل حساسية من الاقتراض الخارجي.

كما ذكرنا سابقا، ارتأينا في بداية دراسة تسليط الأضواء على وضع الديون العربية بالنظر إلى الديون الخارجية للبلدان النامية، و تناولنا في النقطة الثانية الجانب التحليلي لحالة عينة من الدول العربية و مقارنتها

بالدول النامية. أما النقطة الثالثة والأخيرة، فكانت عبارة عن اقتراح لاستراتيجيات لمعالجة هذه الإشكالية.

أولاً- مكانة الديون الخارجية العربية من الديون الخارجية للدول النامية
تُعاني الدول النامية ومنها الدول العربية من مشكلة الديون الخارجية والتي تتفاقم بمرور الزمن، حيث تهدد ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتي سعت معظمها إلى تطبيق مفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة، مما يعود بالنفع على الشعوب عبر ارتفاع مستوى الدخل، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة الذي يؤدي إلى حدوث رفاهية اقتصادية. وسنتطرق في البداية إلى نشأة الديون الخارجية للبلدان النامية، تطور حجمها، وهيكلها، تعقد شروطها، وقياس عبئها من خلال المؤشرات الاقتصادية. ثم نستعرض في النقطة الموالية لنشأة وأسباب الديون العربية، مروراً بتطور حجم ديونها و ثقل أعبائها. ونتناول بعد ذلك الوضعية النسبية للديون العربية إلى الديون الخارجية للبلدان النامية.

1- نشأة وتطور الديون الخارجية للدول النامية

1-1- نشأة الديون الخارجية للدول النامية

إن المديونية الخارجية ليست ظاهرة جديدة، فأزمته كانت سبباً في عدة نزاعات وصراعات عبر التاريخ حيث لا يخفى على أحد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر جاء بعد مطالبة داي الجزائر فرنسا بتسديد ديونها تجاه التجار الجزائريين، لكن فرنسا ألغت ديونها عن طريق احتلال بلادنا.

و بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت المساعدات المالية عنصرا متزايدا الأهمية في مختلف أنواع استيراد رأس المال، و لم ينخفض إسهامها في مقدار تدفق رؤوس الأموال الخارجية إلا مع فتح الأسواق المالية الغربية مجددا أمام البلدان النامية.

وقد نشأت العلاقة بين الدول المصنعة التي تملك فائضا في الموارد المالية ودول العالم النامي التي تعاني عجزا كبيرا فيها، منذ وجود النظام الرأسمالي وانحطاط الأنظمة في الدول الضعيفة وبروز الإمبريالية العالمية.

تجدر الإشارة إلى إنه حتى في عقد الستينات تقريبا لم تكن هناك مشكلة مديونية تعاني منها البلدان النامية، لكن بدأت تظهر على نحو واضح في السبعينات و بخاصة منذ 1973 نتيجة ارتفاعت أسعار النفط بشكل ملحوظ، و ما تبع ذلك من ارتفاع أسعار السلع الصناعية كرد من قبل البلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية على رفع أسعار النفط. و هو ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم العالمي كإعكاس لارتفاع أسعار السلع كافة عدا السلع الأولية التي تصدرها الدول النامية غير البترولية.

و تبقى القرارات التي تتحكم في توجيه تلك الأموال الدولية في يد مراكز معينة قياداتها موجودة في عواصم معروفة (كنيويورك، لندن، باريس...) و تميزت هذه المرحلة بتطورات سريعة أهمها إعلان الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1971¹ عن وقف العمل بمبدأ تحويل الدولار إلى الذهب وتعويم أسعار الصرف؛ مع العلم أن معظم التبادلات الخارجية كانت

خاضعة لآليات قاعدة الذهب وكان سعر الصرف ثابتاً. كما كانت العملة الأكثر استعمالاً في المجال المالي هي الدولار الأمريكي.

وتؤرخ البداية لهذه الأزمة بانهيار اتفاقية "بروتن وودز" les accords de Bretton-woods ودخول الاقتصاد العالمي في بداية السبعينات أزمة هيكلية عميقة، تتمثل في انهيار النظام النقدي الدولي وتعويم الصرف، بالإضافة إلى أزمة الطاقة وارتفاع أسعار البترول في سنة 1973. تلت كل هذا الصدمة النفطية الثانية عام (1979-1980)².

لقد أصبحت الديون الخارجية تمثل أزمة حقيقية ليس فقط بالنسبة للدول المدينة، بل كذلك بالنسبة للدول الدائنة والنظام الاقتصادي والمالي الدولي، وذلك بعد إعلان المكسيك عن عدم قدرته على تسديد ديونه في سنة 1982.

1-2- تطور حجم الديون الخارجية للبلدان النامية .

إن المديونية الخارجية للبلدان النامية لم تكن تشكل خطورة ما بين سنة 1960 و 1970. فكان من الصعب آنذاك تصور دولة ما غير قادرة عن الدفع (Insolvable) وذلك حتى في الدول التي كانت تقترض لتسديد إجمالي ديونها، فمؤشرات المديونية الخارجية كانت مقبولة في الكثير من الدول.

لقد لجأت الدول الفتية في السبعينات إلى تمويل المشاريع التنموية الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وحققت في هذه الفترة نمواً

سريعاً راجعاً لتوفير العرض المالي في الأسواق المالية وذلك بأسعار فائدة مقبولة.

قفزت الديون الخارجية للدول النامية من 63.5 مليار دولار عام 1970 إلى أكثر من 378 مليار دولار عام 1979 و من ثم إلى 1279 مليار دولار عام 1989، لتتجاوز 2644 مليار دولار سنة 2003³. كما أترفعت خدمة ديونها من 9.3 مليار دولار عام 1970 إلى 127 مليار دولار 1981 و من ثم إلى 182.7 مليار دولار عام 1986⁴.

أدى ارتفاع الديون و خدمتها إلى استنزاف حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي مما ألحق ضرراً بالبرامج التنموية لهذه الدول. كما أدت الزيادة في الديون الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت إلى 38.40 % عام 1987 مقارنة ب 15.8 % عام 1970، وانخفضت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع و الخدمات من 25.3 % سنة 1998 إلى 18.1 % عام 2003⁵.

1-2-1- تطور هيكل الديون الخارجية للبلدان النامية.

إن الحجم الفعلي للديون الخارجية للبلدان النامية أكبر بكثير من الأرقام المصرح بها، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأنواع الأخرى من الديون، كما سبقت الإشارة إليه، وخاصة حجم الديون العسكرية، و بتعبير آخر، نجد أن الأرقام المنشورة حول الديون الخارجية المستحقة على البلدان المدينة والتي يصدرها البنك الدولي من حين لآخر لا تتضمن عناصر الديون التالية:

ب. الإلتزامات الناشئة عن المعاملات (السحب) مع صندوق النقد الدولي.

وكانت الإحصائيات التي ينشرها البنك الدولي قبل الثمانينات لا تشمل هذا النوع من الديون، وفي الأونة الأخيرة وبعد أن تطورت وتزايدت ظاهرة حصول القطاع الخاص على القروض الخارجية التي لا تضمنها الحكومات، فإذا بالبنك العالمي يستخدم مصطلحا في الجداول التي ينشرها وهي الديون الخارجية الإجمالية بدلا من الديون الخارجية العامة.

لقد لجأت الدول النامية إلى كل الطرق الممكنة لمواجهة هذه المشكلة، كما لجأت إلى الضغط على الواردات مما أثر على عملية التنمية، وتعرضها للاضطرابات والمشاكل الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات بالداخل وانخفاض المستوى المعيشي لسوء الأوضاع المالية. فإنه ابتداء من 1981 تراجعت المؤسسات العالمية عن تقديم القروض للدول النامية، وفيما يلي الشكل رقم (1) التالي، يبين تطور القروض الخارجية المقدمة للدول النامية من البنوك الخاصة.

الشكل رقم (1)

تطور القروض الخارجية المقدمة للدول النامية من البنوك الخاصة
الوحدة: مليار دولار



من إعداد الباحثة استناداً لمعطيات، source :

Jean- Claude BERTHELEMY , et Ann VOURECH, Allègement de la dette et la croissance, OCDE, Paris, 1994, P37.

وهكذا فبعد 1982 أصبحت معظم البنوك تطلب من الدول المدينة ضمانات على قروضها مع زيادة أسعار الفائدة وتشكيل مؤونات لمواجهة الديون المشكوك فيها. فمباشرة بعد الأزمة المالية، بدأت القروض المقدمة تنخفض من سنة لأخرى فمن 273.3 مليار دولار سنة 1987 وصلت إلى 167.7 مليار دولار سنة 1991.

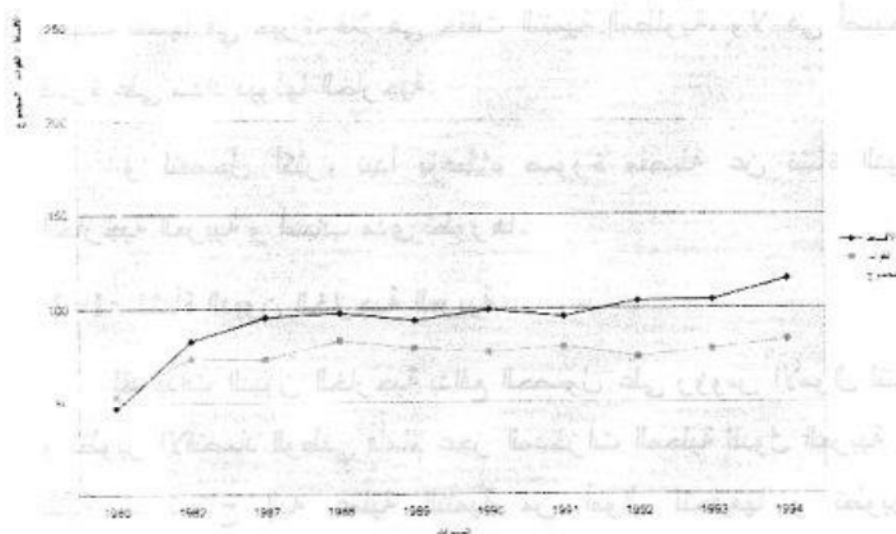
1-2-2- تطور خدمة الديون للبلدان النامية

رغم قسوة شروط الاقتراض فقد لجأت أغلبية الدول المدينة إلى الإفراط في الطلب على القروض التي لا تتجاوز مدتها السنة، مما زاد من نمو حجمها بشكل كبير، وبالتالي تضخم عبء المديونية الخارجية. إن الشكل رقم (2)، يبين لنا مدى تطور معدل خدمة الديون الخارجية للدول النامية للفترة ما بين 1980 و 1989.

الشكل رقم (2)

تطور معدل خدمة الديون الخارجية للدول النامية

الوحدة: مليار الدولار



المصدر: من إعداد الباحثة، استنادا لمعطيات البنك الدولي، جداول الديون الدولية، الجزء الأول.

1993-1994، ص 170.

و 1994-1995، ص 192.

من الشكل البياني رقم (2)، نلاحظ معدل خدمة الديون يزداد من سنة إلى الأخرى أي من حوالي 100 مليار دولار عام 1980 ليبلغ حوالي 199 مليار دولار عام 1994. بعد أن اطلعنا على أهم مؤشرات المديونية الخارجية النامية، و تطورها، نجد من المفيد التطرق إلى أسباب ونشأة الديون الخارجية العربية.

2- نشأة و أسباب الديون الخارجية العربية

عندما سارت الدول العربية في طريق الاستدانة الوعر كانت تظن نفسها قادرة على تحقيق معادلة صعبة طرفها الأول هو الحصول على

القروض واستغلالها في برامج التنمية المختلفة وطرفها الثاني هو سداد هذه الديون وفوائدها، لكن بعد مرور سنوات طويلة على السير في هذه الاتجاه وجدت نفسها في حيرة، فلا هي حققت التنمية المطلوبة، ولا هي أصبحت قادرة على سداد ديونها الخارجية.

و لتفصيل أكثر، نبدأ بإعطاء صورة مفصلة عن نشأة الديون الخارجية العربية و أسباب مدى تطورها.

2-1- نشأة الديون الخارجية العربية

لقد بدأت الديون الخارجية بدافع الحصول على رؤوس الأموال لتنمية و تطوير الاقتصاد الوطني فأمام عجز المدخرات المحلية للدول العربية عن تلبية ما تحتاج إليه عملية التنمية من أموال لتحقيقها و تطويرها واستمرارها، لجأت هذه الدول للاستدانة و الاقتراض.

إن التوجه غير السليم و عدم وجود الرؤية الواضحة لتحقيق هذا الهدف ، ساهم في زيادة الحاجة للاستدانة و الاقتراض و لاسيما عدم وضوح الرؤية حول مجالات و حدود الاستخدامات الرشيدة للقروض و غياب الأسس و المعايير التي تحدد بموجبها الدول المدينة قدرتها على تسديد ديونها و الفوائد المستحقة عليها، وهو الأمر الذي أجبر هذه الدول على تخصيص جزء كبير من مواردها المالية الوطنية لخدمة ديونها.

و أمام هذه المشاكل الكبيرة، أصبح من شبه المستحيل سداد أقساط ديونها و سداد فوائدها في مواعييدها مما دفعها إلى الاقتراض من جديد، ولكن هذه المرة لا لدفع عجلة التنمية بل لسداد ديونها القديمة. و عند هذا

الوضع اضطر العديد من الدول العربية التي تنقلها الديون إلى تقديم تنازلات و تسهيلات سياسية و اقتصادية و أحيانا عسكرية و أمنية تتناسب مع توجهات و استراتيجيات الدول الدائنة، بل إن تفاقم الأزمة في عدد من الدول دفعها إلى اللجوء إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية الأمر الذي جعلها تحت ضغط الدول الدائنة و تدخل المنظمات الدولية في شؤونها الداخلية و المساس بسيادتها.

2-2- أسباب الديون الخارجية العربية

الأسباب التي دفعت الدول العربية إلى الاستدانة كثيرة، بعضها داخلية كالعجز في الموازنات العامة والتضخم الذي أثر في قيمة العملات الوطنية والركود الاقتصادي المحلي والعالمي وعاء المديونية الخانق، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على معدلات النمو حيث وصلت في بعض الأقطار العربية إلى ما دون الصفر، وهددت قطاعات حيوية كقطاع الغذاء. و يضاف إلى ذلك ما يعانيه معظم العرب باستثناء الدول النفطية الغنية- من تكدس كبير في مستويات الدخل حتى أصبح دخل الفرد لا يكفي لسد احتياجاته الأساسية من غذاء ومسكن وخدمات صحية وتعليمية ومواصلات.

و كنتيجة لمعدل النمو المرتفع للسكان، تعاني معظم الدول العربية من ارتفاع كبير في العرض من العمالة وتزايد في نسب البطالة إلى أن وصلت لما بين 20 و 25% من مجموع القوى العاملة البالغة أكثر من 110⁶ مليون عامل من بينهم 29.3 في المائة من النساء.

إن بعض هذه الأسباب خارجية، كالركود الاقتصادي في الدول الرأسمالية الصناعية، والتضخم العالمي، وانخفاض أسعار المواد الأولية، وارتفاع قيمة الفائدة وغيرها من الأسباب. وكما ذكرنا سابقاً، أسباب الديون الخارجية العربية كثيرة و متنوعة نذكر منها مايلي:

2-1- الأسباب الداخلية

➤ دافع الاستثمار من أجل التنمية و الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي:

من المعروف أن عملية إحداث تنمية تتطلب رؤوس أموال وتكنولوجيا متقدمة وهو ما لم تكن تتوفر عليه الدول العربية، مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات اللازمة و الاعتماد كلياً على العالم الخارجي مع قصور أو غياب السياسات السليمة لعملية التنمية.

➤ سوء التخطيط و التسيير:

عندما تم اللجوء إلى الاقتراض كان يفترض إقامة مشاريع ضخمة يتم عن طريقها سداد مثل هذه القروض. إلا أنه مع سوء التخطيط وتغير الظروف والسياسات الاقتصادية فشلت معظم هذه المشاريع لأنها لم تكن مبنية على أساس علمي واقتصادي دقيق، زد على هذا، عدم وجود جهاز مركزي موحد يشرف على عمليات الاقتراض الخارجي.

➤ الفساد الإداري والاستهلاك الترفي:

كثيراً ما اقترنت عمليات الاقتراض بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات والتي بدلاً من أن تقرر لرفع المستوى المعيشة

للشعب نراها تقترض من أجل إشباع رغبة شخصية تحت غطاء المصلحة العامة، ونزوح الأموال من الدول النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة إضافة إلى الفساد المالي والإداري.

❖ سياسات التصدير وتوظيف القروض: ركزت الدول العربية على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت تصدر الكثير من مواردها الطبيعية في شكل مواد خام وبأسعار منخفضة، مما أدى إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات السلعية على حساب الصادرات.

❖ عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي:

يتميز معظم الدول العربية بأنها دول زراعية في المقام الأول، أي أنها تمتلك ميزة نسبية في ذلك. إلا أن إهمالها لهذا القطاع أدى إلى زيادة الواردات الغذائية والاهتمام بالصناعة التي تتطلب إمكانات رأسمالية عالية تفوق طاقات هذه الدول مما اضطرها إلى المديونية الخارجية.

2-2-2- الأسباب الخارجية

❖ انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام: هذه الدول تعتمد على تصدير المواد الأولية على الأسواق الدولية وعند انخفاض الأسعار سيحدث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة الانخفاض في قيمة الصادرات السلعية.

❖ الركود الاقتصادي في الدول الرأسمالية الصناعية والتضخم العالمي: بما أن الدول العربية ذات تبعية اقتصادية للدول المتقدمة،

فإن حدوث أي أزمات أو تقلبات اقتصادية فإن هذا بالطبع يؤثر في الأوضاع الاقتصادية فيها.

« ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية: يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير على خدمة الدين وفوائده و بالتالي على حجم الديون.

« تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية و الحواجز أمام صادرات البلدان النامية

« تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية

« تغيرات أسعار النفط

3- تطور الديون الخارجية العربية و أعبائها

3-1- تطور الديون الخارجية للبلدان العربية المقترضة:

تطورت الديون الخارجية العربية بشكل كبير، و يعود ارتفاع حجم ديونها خلال عقد الثمانينات إلى انخفاض أسعار النفط بشكل ملحوظ و إلى دخول بعض الدول المصدرة للنفط في مطلب المديونية و هذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (1) الذي يبين تطور الديون الخارجية للدول العربية المقترضة خلال الفترة (1970-2005).

الجدول رقم (1)

تطور الديون الخارجية للدول العربية المقترضة

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	1970	1980	1989	1990	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2005
قيمة	4.52	8.61	59.25	54.85	37.79	36.64	29.93	30.49	40.5	47.12	51.1

المصدر: البنك الدولي 1994، صندوق النقد العربي، التسيير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

يظهر الجدول رقم (1) تطور حجم الديون الخارجية للبلدان العربية حيث وصل حجم المديونية العربية إلى أقصى حد لها عام 1989 ليبلغ ما يقارب 159⁷ مليار دولار ثم انخفض عام 2000 إلى حوالي 130 مليار دولار ليرتفع إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة خلال عام 2003 بنسبة 4.7 في المائة (تعادل نحو 6.6 مليار دولار) ليبلغ بنهاية العام أكرمن 147 مليار. ثم ارتفع إجمالي الدين الخارجي للدول العربية إلى حوالي 151 مليار دولار نهاية 2005. فيما شهدت المديونية الخارجية للدول العربية تراجعاً خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2001، إلا أنها بدأت في الارتفاع عام 2002، حيث بلغت نسبة الزيادة 7.9 في المائة.

3-2- تطور أعباء خدمة الديون الخارجية للبلدان العربية المقترضة:

بعد التطور الكبير الذي حدث في حجم المديونية العربية، يكون من الطبيعي أن ترتفع معه أعباء خدمة هذه الديون و المتمثلة بمدفوعات الفوائد و الأقساط. و يوضح لنا الجدول رقم (2) تطور أعباء خدمة الدين الخارجي للدول العربية المقترضة خلال الفترة 1970-1992.

الجدول رقم (2)

تطور أعباء خدمة الدين الخارجي للدول العربية المقترضة

الوحدة: مليار دولار

1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1980	1970	
12.1	12.0	12.8	10.1	8.8	7.3	7.1	6.8	4.7	0.450	الأقساط
5.6	4.7	4.9	5.2	4.6	3.7	4.2	3.6	3.9	-	الفوائد
17.7	16.7	17.7	15.3	13.4	11.0	11.3	10.4	8.6	0.450	المجموع

المصدر: تم تركيب الجدول استناداً للتقرير العربي الموحد لعامي 1990 و 1993 و للبنك العالمي، جداول الديون الخارجية لعام 1993.

فقد كان حجم خدمة الدين الخارجي للدول العربية المدينة يعادل 450 مليون دولار عام 1970 ليتعدى سنة 1992 مبلغ 17 مليار دولار أمريكي. كما يلاحظ من الجدول، أن الأعباء ارتفعت بشكل ملحوظ مع نهاية الثمانينات و مطلع التسعينات، و بدأت هذه الأعباء تشكل ضغطاً حقيقياً على الموارد المتاحة للدول العربية المدينة.

لقد مرت بعض الدول العربية بظروف صعبة خلال عقد الثمانينات، حين عجزت بعضها عن الوفاء بالتزاماتها، مما اضطرها إلى طلب إعادة جنولة ديونها، لتخفيف عبء خدمة الدين على الموارد المتاحة.

كما تراجعت قيمة خدمة الدين بنسبة 3 % عام 2004 لتصل إلى 16.6 مليار دولار بعد أن شهدت ارتفاعاً كبيراً عام 2003. وانعكس هذا الأمر بشكل ملموس على نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات التي انخفضت من 15.7 في المائة عام 2003 إلى 12.2 في المائة عام 2004.

بعد أن اطلعنا على أهم مؤشرات المديونية الخارجية للبلدان العربية، وتطورها، فإنه من المفيد التطرق إلى مكانة الديون العربية و وضعها النسبي من الديون الخارجية للبلدان النامية.

4- مكانة الديون الخارجية للبلدان العربية بالنسبة للبلدان النامية

لم يكن الوضع العام الذي تطورت فيه الديون الخارجية العربية بعيدا أو مخالفا لوضع البلدان النامية الأخرى، فالنمو المتسارع الذي نمت به هذه الديون العربية و ما ترتب على هذا المسار من أعباء و ضغوط لدليل على ذلك. و من الجدول رقم (3) الموالي، نوضح مدى تطور الديون الخارجية العربية و مكانتها من الديون الخارجية للبلدان لنامية.

الجدول رقم (3)

تطور الديون الخارجية العربية و ديون الخارجية للبلدان لنامية

الوحدة: مليار دولار

البيان	1970	1980	1998	1999	2000	2001	2002	2003
البلدان العربية	4.52	68.61	137.79	136.64	129.93	130.49	140.50	147.12
البلدان النامية	63.5	634	2515.1	2552.9	2498.5	2470.9	2526.6	2644.2
النسبة (%)	7.12	10.82	5.48	5.35	5.20	5.28	5.56	5.56

المصدر: من معطيات ذكرت سابقا ، والنسب من إعداد الباحثة.

من الجدول السابق ، نلاحظ أن نسبة الديون الخارجية العربية إلى الخارجية البعيدة الدول النامية تتراوح ما بين 5.28 % و 5.56 %، و يعود ارتفاع مديونية الدول العربية خلال عقد الثمانينات إلى انخفاض أسعار

النفط بشكل ملحوظ و إلى دخول بعض الدول المصدرة للنفط في مطلب المديونية الخارجية و كذلك ارتبط النمو المتسارع للمديونية العربية بتزايد انفتاح الدول العربية المدينة على الاقتصاد العالمي في التسعينات و بداية الألفية الجديدة.

4-1- تشويه هيكل الديون الخارجية العربية و تعقد شروط اقتراضها:

لم يكن التطور الذي وصلت إليه الديون الخارجية العربية مقتصرًا فقط على التطور الذي لحق بحجم هذه الديون فحسب، بل امتد الأمر ليشمل أيضا هيكل هذه الديون، أي توزيعها النسبي فيما بين القروض الرسمية الثنائية المبرمة مع الحكومات الأجنبية، و القروض الرسمية المبرمة مع المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، و القروض التي تمت مع المؤسسات المالية والمؤسسات الخاصة و المضمونة من جانب حكومات الدول العربية، والقروض التي تم الحصول عليها من مصادر خاصة خارجية ولكن غير مضمونة من جانب الحكومات. وذلك بدراسة تطور هيكل الديون الخارجية للبلدان العربية حسب الأجل و كذلك تطور هيكل الديون الخارجية حسب المصدر.

4-2- تطور هيكل الديون الخارجية للبلدان العربية حسب الأجل:

فيما يلي جدول إحصائي رقم (4) يساعدنا في تبيان التغيير الذي طرأ على هيكل الديون الخارجية و على تطور هيكل الديون الخارجية للبلدان العربية حسب الأجل.

الجدول رقم (4): تطور هيكل الديون الخارجية للبلدان العربية حسب الآجال

الوحدة: مليار دولار

البيان	1970	1980	1987	1990	1991	1992	1993
1- الدين الطويل الأجل	4.5	57.3	133	135.9	135.5	132	134.6
-الرسمي و المضمون رسميا	4.5	56.5	131.2	134	133.7	130.4	133
-الخاص غير المضمون	00	0.9	1.8	1.9	1.8	1.6	1.6
2- ديون قصيرة الأجل	00	9.2	15.5	17.9	17.2	18.3	17.7
3- تسهيلات صندوق النقد الدولي	00	1.4	2.9	3	3.2	2.9	2.5
إجمالي الديون القائمة	4.5	68	151	157	156	153	155

المصدر: جداول الديون العالمية 1993-1994، الجزء الثاني و التقرير العربي الموحد 1995 ص 118.

نستخلص من خلال الأرقام الموزعة في الجدول رقم (5) أن الديون الخارجية العربية، أغلبها ديون رسمية، كما أن مبلغ الديون الطويلة الأجل تشكل أكبر نسبة من إجمالي الدين الخارجي العربي القائم مثل ما هو الحال في بقية الدول النامية.

ف نجد نسبة الديون الطويلة الأجل إلى مجموع الديون القائمة لسنة 1970 تساوي 100 % ثم تغيرت هذه النسبة بعد ذلك، فأصبحت في 1980 تقارب 84 % ثم أصبحت تفوق 86 % في عام 1990، أما بالنسبة للديون القصيرة الأجل فمن انعدامها في سنة 1970 إلى تطورها لتصل إلى 17.7 مليار دولار سنة 1993 و كما هو معلوم فإن هذا النوع من الديون يتميز بشروط صعبة من حيث سعر الفائدة و مدة التسديد.

ونلاحظ أيضا أن نسبة الدين الخاص غير المضمون إلى مجموع الدين القائم تراجعت من 1.32 % في سنة 1980 إلى 1.12 % في عام 1990 لتنتقل في سنة 1993 إلى حوالي 1.03 %.

و عليه، نجد أن مشكلة المديونية في الدول العربية المدينة تختلف عنها في الدول النامية و خاصة دول أمريكا اللاتينية من حيث حجم الديون و نوعيتها، فلم تتجاوز نسبة الديون الخارجية العربية إلى مجموع الدول النامية خلال النصف الأول من عشرينية الألفية الجديدة 5.56 %.

ومع النمو المتزايد للمديونية الخارجية العربية، فمن الطبيعي أن ترتفع معها أعباء خدمة المديونية الخارجية، فقد كان حجم خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المدينة لا يتجاوز مبلغ 450 مليون عام 1970 وأصبح يفوق 17 مليار دولار أمريكي في سنة 1992.

لقد مرت بعض الدول العربية بظروف صعبة خلال عقد الثمانينات و التسعينات، حين عجزت بعضها عن الوفاء بالتزاماتها، مما اضطرها إلى طلب إعادة جدولة ديونها، لتخفيف عبء خدمة المديونية على الموارد المتاحة. وفي هذا سنستعرض في المبحث الموالي، دراسة مختصرة مقارنة لتطور الديون الخارجية و أعبائها.

ثانيا: دراسة تحليلية لحالة عينة من الدول العربية

1- دراسة مختصرة عن الديون الخارجية لعينة مختارة من الدول العربية

سنقوم بدراسة و تحليل العينة المختارة من الدول العربية من حيث تطور ديونها الخارجية و أعبائها وكذلك تحليل أهم مؤشرات المديونية لهذه

البلدان دون الإسهاب في الظروف الاقتصادية و الأوضاع التي فرضتها حالة المديونية في كل بلد.

فرغم أن تلك الدول تتسم بثقل مديونيتها الخارجية، إلا أنها مع ذلك لا تشكل فيما بينها وحدة متجانسة. فهي تتفاوت من حيث متوسط دخل الفرد فيها، و ثانيا من حيث طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد القومي، وثالثا من حيث درجات التخلف و النمو التي تتواجد فيها، ورابعا من حيث طبيعة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه كل منهما.

1-1- الديون الخارجية و أعباؤها و التدفقات المالية للعينة المختارة

يوضح لنا الجدول رقم(5) ملخصا حول الديون الخارجية و أعبائها و التدفقات المالية للعينة المختارة و هي مكونة من الجزائر-مصر-المغرب-السودان.

الجدول رقم (5)

الديون الخارجية و أعباؤها و التدفقات المالية للعينة المختارة

البلد	السنة	إجمالي الديون الخارجية (مليار \$)	خدمة الديون (مليار \$)	% الدين إلى الصادرات	% الدين إلى الناتج القومي	% خدمة الدين إلى الصادرات
الجزائر	1980	19,359	4,083	129.9	31.9	35.5
	1986	22,634	5,145	247.5	37.0	53.4
	2003	23,353	4,358	89.5	36.0	16.7
مصر	1980	20,915	1,358	227	97.5	14.7
	1986	46,342	3,109	463.4	144.5	30.6
	2003	29,713	2,577	148.1	41.9	12.8
السودان	1980	5,163	264	499.3	77.2	25.5
	1986	9,870	247	903.5	74.4	22.6
	2003	25,710	276	1024.7	135.0	11.0
المغرب	1980	9,710	1,414	224.5	53.3	32.7
	1986	17,889	1,811	359.6	109.7	32.4
	2003	14,323	3,137	70.0	32.4	21.5
المجموع	1980	55,147	7,119	280.1	64.9	27.1
	1986	96,735	10,312	493.5	91.4	35.7
	2003	93,099	10,348	333.08	61.33	15.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2004،
والبنك الدولي، جداول الديون العالمية، 1993-1994.

من الجدول رقم (5) يمكننا الوقوف على أهم المؤشرات التي تعكس
واقع أزمة المديونية لدى العينة المختارة من الوطن العربي و هي الجزائر
ومصر والمغرب والسودان.

- يلاحظ أن مبالغ إجمالي الديون الخارجية بالنسبة 1986 و 2003
تتأقصر بمقدار 3.636 مليار دولار في حين بقيت خدمة الديون المدفوعة
خلال سنة 1986 و سنة 2003 متقاربة جدا، وهذا دليل على ثقل عبء
خدمة الديون الخارجية لهذه الدول.

• بلغت نسبة الديون الخارجية للدول الأربعة المذكورة إلى ناتجها القومي حوالي 65 % خلال عام 1980 و ارتفعت إلى 91.4 % عام 1986 و إلى 119 % عام 1992 ثم إلى 61.36 % عام 2003. وبالطبع فإن ارتفاع هذه النسبة، هو مؤشر خطير يعكس تدهور الوضع الخارجي لهذه الدول، ومن الجدول نلاحظ وجود فروقات على مستوى الدول الأربع. فقد تجاوزت الديون الخارجية الناتج القومي في مصر خلال 1986، و في السودان تجاوزت 135% في سنة 2003، و في المغرب في سنة 1986. أما الجزائر فالوضع أفضل نظرا لارتفاع حجم الناتج القومي.

• تعتبر مصر الدولة العربية الأكثر مديونية، فقد شكلت ديونها الخارجية حوالي 30% من الديون العربية عام 1980، ثم انخفضت إلى حوالي 26% عام 1992 بسبب إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية وعلى الرغم من إعفاء مصر من جزء من ديونها الخارجية، فما زالت أكبر دولة عربية مديونة تجاه العالم الخارجي إذ تجاوزت ديونها الخارجية 29 مليار دولار أمريكي سنة 2003. تلي مصر في المرتبة الثانية السودان ثم الجزائر و المغرب.

و لمعرفة مدى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لدى هذه الدول قمنا بإجراء مقارنة لأهم المؤشرات التي تعكس أعباء المديونية لهذه الدول مع الدول العربية و الدول النامية. و هذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (6).

2- مقارنة تحليلية لأعباء الديون الخارجية لدول العينة وبين بقية الدول العربية المقترضة وديون البلدان النامية.

الجدول رقم (6)

مقارنة لأعباء الديون الخارجية للعينة المختارة وبقية الدول العربية الأخرى والدول النامية المقترضة

الوحدة: (مليار دولار)

البلد	السنة	إجمالي الديون الخارجية	خدمة الديون	% الدين إلى الناتج القومي	% خدمة الدين إلى الصادرات	% الدين إلى الصادرات
دول العينة المختارة	1980	55.147	7.119	64.9	27.1	280.1
	1986	96.735	10.312	91.4	35.7	493.5
	2003	93.099	10.348	61.33	15.5	333.08
مج الدول العربية	1980	68.608	8.6	54.6	15.9	172.7
المدينة	1986	131.982	11.3	98.0	37.0	432.9
	2003	147.119	17.168	47.2	16.2	138.4
البلدان النامية	1980	634	102.4	19.2	13.6	76.1
المدينة	1986	1120	143.5	37.6	25.9	201.7
	2003	2762.8			17.9	18.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2004، والبنك الدولي، جداول الديون العالمية، 1993-1994

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (6)، أن مؤشر نسبة الدين إلى الناتج القومي لدول العينة انخفض عام 2003 بنسبة 3.57% عما كان عليه في سنة 1980 وفي الدول العربية كانت نسبة نفس المؤشر انخفضت سنة 2003 بأكثر من 7%. أما بالنسبة للمؤشر الثاني و المتمثل في الدين الخارجي إلى الصادرات فقد ارتفعت نسبته لدى دول العينة من 280% إلى 333% في نفس الفترة، بينما نجد نفس النسبة انخفضت في الدول العربية

المقترضة من 173 % إلى حوالي 138 % و في الدول النامية أيضا انخفضت من 76.1 % إلى ما يقارب 18 % في نفس فترة الدراسة. ويرجع ارتفاع هذه النسبة أساسا إلى دولة السودان الذي بلغت نسبة ديونها عام 2003 حوالي 1024.7 %.

و إذا ما أخذنا مؤشرا آخر، و هو نسبة خدمة الدين إلى الصادرات الذي يجب أن لا يتجاوز 20 %، (حيث يعد تجاوز هذه النسبة حد خطر بالنسبة للمقترض، كما تعتبرها الجهات الدائنة مؤشرا أساسيا عند تقويمها الدول المدينة و درجة إعسارها) . فنجد من خلال الجدول المذكور أعلاه أن هذه النسبة بلغت لدى الدول الأربعة المذكورة 27.1 % عام 1980، وارتفعت إلى 35.7 % عام 1986، ثم انخفضت إلى 15.5 % و يعود أساسا توقف السودان عن السداد بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها، وكذلك مشاكلها مع صندوق النقد الدولي. فيلاحظ انخفاض في نسبة خدمة الدين إلى الصادرات لدى السودان من 25.5 % إلى 11 % في عام 2003 كما هو موضح في الجدول رقم (6) المقدم سابقا. بينما بلغت نفس النسبة لدى البلدان النامية 13.5 % عام 1980، و ارتفعت إلى 25.9 عام 1986، ثم انخفضت إلى 18.7 عام 1992، و بالطبع فإن انخفاض هذه النسبة، يعود إلى إجماع العديد من الدول الدائنة و المؤسسات المالية الدولية عن تقديم المزيد من الديون الخارجية للدول النامية المدينة بسبب إعسار هذه الدول، وتوقف العديد منها عن السداد، و طلب إعادة جدولة ديونها المستحقة.

ثالثاً: بعض الاستراتيجيات المقترحة

إن أزمة المديونية الخارجية لدول العربية تعبر عن واقع التبعية والاعتماد على الغير، ينبغي العمل إذن على الحد من علاقات التبعية الخارجية والاعتماد على الذات، والاتجاه نحو إستراتيجية تصحيحية تهدف إلى رفع معدل الصادرات و كذلك العمل على تحرير تجاري ومالي عربي كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي العربي، يمكن رسمها على ثلاثة مستويات، الأول عالمي و الثاني إقليمي و الأخير محلي.

1- على المستوى العالمي:

فعلى المستوى العالمي يجب تكوين نادي دولي لكل المدينين، لمواجهة الأندية الأخرى. وذلك للدفاع عن مصالحهم وحماية جهودهم التنموية وتطلعاتهم المشروعة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. تناقش فيه أزمة المديونية العالمية برمتها، وسبل تسهيل حلها.

2- على المستوى الإقليمي:

يمكن العمل على تعميق ودعم أوجه التعاون بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية الموجودة بين الدول العربية و بين مختلف مجموعات دول العالم السائرة في طريق النمو ومناقشة أزمة الديون الخارجية ، وسبل تسهيل حلها.

3- على المستوى المحلي:

لمعالجة مشكلة الديون الخارجية على المستوى المحلي يجب الإسراع بتبني السياسات المستعجلة التصحيحية لمحاصرة هذه الديون وحماية الجهد التتموي، ومن بينها:

- وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، تستهدف وضع حد لنمو الديون الخارجية القصيرة الأجل (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) وأن تكون الديون الجديدة من طبيعة إنتاجية وليست استهلاكية، وتنويع مصادر الإقراض الخارجي وعدم الاقتصار على دولة أو كتلة اقتصادية معينة مع مراعاة الشروط المقدمة.
- محاربة الاستيراد الترفي وفرض عليه رسوم كبيرة وضمان تمويل الحد الأدنى الضروري للواردات لدعم قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية.

الخلاصة

كانت تلك هي المعالم الصورة لواقع المديونية الخارجية العربية و مكانتها النسبية من المديونية الخارجية للدول النامية. و على الرغم من استمرار الديون الخارجية للدول العربية المقترضة في الارتفاع وحدوث تشويه واضح في هيكلها و أعبائها، إلا أن وتيرة النمو فيها تراجعت إلى 6.9 في المائة عام 2003 وإلى 2.3 في المائة عام 2004، و هذا وكيل على نجاعة جهود بعض هذه الدول في وضع ضوابط وحدود للاقتراض إذ كانت لها نتائج إيجابية على حجم المديونية الخارجية بشكل عام. في حين تراجعت

مديونية الجزائر بنسبة 11.8 في المائة، مديونية المغرب بنسبة 2.6 في المائة، ومديونية الأردن 0.8 في المائة. ويرجع ذلك إلى العوامل الآتية:

- برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي اتبعتها هذه الدول وكان لها الأثر الإيجابي في استقرارها الاقتصادي الذي حفز جانب العرض من السلع والخدمات وساعد على ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها.

- ارتفاع أسعار النفط العالمية وكميات تصديره من هذه الدول.

إن الحد من المديونية يتطلب سياسات تصحيحية مالية لمعالجة الاختلال في الميزانية الحكومية وميزان المدفوعات وإلى سياسات هادفة إلى رفع معدل الصادرات وإن خير سبيل تسلكه الدول العربية في رأينا هو أن تحصر نفسها بالانفتاح الاقتصادي على بعضها وإن تسيير نحو التحرير التجاري والمالي العربي كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي العربي.

المراجع و الهوامش

1- المراجع:

- 1-RAMZI Zaki, Crisis of External Debt a View from the Third World. Cairo. 1978.
- 2-Salah MOUHOUBI, l'Algérie et le tiers monde face à la crise, Alger. 1990.
- 3-Arezki IGUEMAT, la crise de l'endettement des PVD, éditions ENAP, Alger, 1990.
- 4-BERTHELEMY Jean- Claude., L'Endettement du tiers monde, Que sais-je ? Presses universitaires de France, n°1245, paris, 1990.
- 5-.International Monetary Fund (IMF), World Economic out Book, Washington. D-C 1989.

6- BERTHELEMY Jean- Claude , et Ann VOURE'h, - Allègement de la dette et la croissance , OCDE, Paris, 1994

7- عبد العزيز شرابي، المديونية الخارجية للجزائر دراسة تحليلية و مستقبلية ، وحدة بحث، إفريقيا و العالم العربي، جامعة قسنطينة، 1995.

8- البنك الدولي، جداول الديون العالمية، 1993-1994

9- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،

سبتمبر، 2001، 2002، 2003، 2004.

2- الهوامش:

¹ - Salah MOUHOUBI, l'Algérie et le tiers monde face à la crise , Edition

ATTARIK : Alger, 1990, P.103

² - Arezki IGUEMAT, la crise de l'endettement des PVD, éditions ENAP, Alger,

1990, P45.

³ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2004، ص 17.

⁴ - International Monetary Fund (FMI), World Economic out Book, Washington, D-C 1989, p186.

⁵ - نفس المرجع للهامش رقم 3.

⁶ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2004 ص 262.

⁷ - البنك الدولي، جداول الديون الدولية، الجزء الأول، 1993-1994، ص 170 و 1994-1995، ص 192.